

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

28 ربيع أول 1436 - 19 يناير 2015





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	المعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	هيئة حقوق الإنسان
6	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان لالوطن: منع الحمل.. تمييز

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 ربيع أول 1436هـ - 19 يناير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=212350&CategoryID=5

تبيوك: أيمن آل أحمد

فيما أبدت استعدادها لاستقبال شكاوهن والتحقيق فيها، عدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلزام إدارة الحرم النبوي الموظفين المتقدمات عدم الحمل "تمييزاً ضد المرأة".

وقال مصدر رفيع في الجمعية لـ"الوطن": "صحيح أن متطلبات العمل اقتضت إصدار مثل هذا الشرط من مسؤولي شؤون الحرم، ولكن يخشى أن ينطوي هذا القرار على تمييز، ومن وجهة نظر حقوقية لا نرى من المناسب اشتراطه، ونعتقد أنه من المهم مراجعة مثل هذا القرار وإعادة النظر فيه".

دخلت جمعية حقوق الإنسان على خط قرار إلزام إدارة الحرم النبوي للموظفات المتقدمات بعدم الحمل، ووصفته بأنه قرار ينطوي على تمييز ضد المرأة، مطالبة بإعادة النظر فيه.

وقال مصدر رفيع في الجمعية لـ"الوطن": "صحيح أن متطلبات العمل اقتضت إصدار مثل هذا الشرط من قبل مسؤولي شؤون الحرم، ولكن يخشى أن ينطوي هذا القرار على تمييز ضد المرأة، ومن وجهة نظر حقوقية لا نرى من المناسب اشتراطه، ونعتقد بأنه من المهم مراجعة مثل هذا القرار وإعادة النظر فيه".

وحول استقبال الجمعية لشكاوى الموظفين ممن يرغبن في تقديم شكوى ضد إدارة الحرم بهذا الشأن، أوضح المصدر أن الجمعية تستقبل مثل هذه الشكاوى، وأضاف: "يتم درس الشكوى من قبل الشؤون القانونية في جمعية حقوق الإنسان، وإذا ظهر أن هناك تمييزاً كما يبدو من ظاهر القرار فلا بد من إعادة النظر فيه، ويبحث عن النظام الذي يخضع لهن الموظفين وهو نظام الخدمة المدنية بحسب الآليات الإجرائية المطبقة برئاسة الحرميين ولا بد أن يلتزموا بما تنص عليه الأنظمة".

جاء ذلك على خلفية إلزام إدارة الحرم النبوي المتقدمات المتزوجات بشرط "عدم الحمل" طيلة فترة العقد الموقع، كشرط للقبول في الوظائف الموسمية، كون تلك الوظائف تتطلب جهداً حركياً قد لا يتوافر في المرأة الحامل. وكانت "الوطن" قد نشرت بتاريخ 16 يناير الحالي تقريراً بعنوان "موظفات الحرم ممنوعات من الحمل".

هيئة حقوق الإنسان

عسير.. لجنة الإصلاح تبدأ عملها بزيارة المحكمة العامة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 ربيع أول 1436هـ - 19 يناير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=212291&CategoryID=3

أبها: سلمان عسكر
بدأت لجنة إصلاح ذات البين التي أنشأها فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير عملها بزيارة إلى المحكمة العامة بأبها، للتعريف بالدور الذي تضطلع به، والتنسيق لبدء حل المشكلات المختلفة.
جاءت الزيارة بعد الاجتماع الأول للجنة التي تهدف إلى السعي في العفو والإصلاح، وتعزيز قيم الأخلاق، وإيجاد آليه للإسراع في حل القضايا الاجتماعية بالمنطقة.
وقال المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي إن "الاجتماع الأول دعا إلى التكاتف لتحقيق الرؤى والأهداف، وتضافر الجهود لتحقيق أفضل طرق الصلح، لتكريس قيم مجتمع متماسك يستمد قوته من النهج الإسلامي القويم".
وأوضح أن "أعضاء اللجنة توجهوا بعد الاجتماع إلى المحكمة العامة بعسير، حيث التقوا رئيسها الشيخ محمد عليان القحطاني للتعريف بأعمالها ومهامها، والدور الذي ستقدمه في إصلاح ذات البين، إذ رحب فضيلته بالأعضاء، والدور الذي يقدمونه في السعي إلى عدم تفاقم بعض القضايا أو إحالتها إلى الجهات الرسمية، وتطرق إلى تطوير القضاء وسرعة البت في الأحكام الأسرية والاجتماعية، وأكد على التعاون المستمر بين المحكمة واللجنة لما يهيم المجتمع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• بحث شرعي " يؤكد حق المرأة • فسخ العقد " حال مخالفة الزوج

له

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م
[اضغط هنا](#)

جدة - عبدالله الجريدان

أصبح بإمكان الزوجة الاضطرار على زوجها بعدم التعددية وضمن عدم زواجه من غيرها، وذلك بعد أن ألزم بحث شرعي الزوج بعدم تعدد الزوجات، في حال اشترطت الزوجة الأولى على زوجها عدم الزواج عليها في عقد النكاح، إذ يجب على الرجل الوفاء بالشرط لما فيه منفعة ومصلحة للزوجة، وعدم مخالفة مقتضى العقد، مشيراً إلى أنه في حال عدم الوفاء بشرط منع التعدد يحق للزوجة فسخ النكاح.

وأوضحت الأستاذة المشارك بقسم الفقه بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتورة نورة المطلق في بحثها المحكم بعنوان «الشروط التي تشترطها المرأة لمنفعتها وأثرها في عقد النكاح»، أنه ظهر لها من خلال نتائج البحث مكانة عقد الزواج في الإسلام عظيمة فقد شرعه الله لحكم ومصالح عدة، وأن الشروط في النكاح هي إلزام أحد المتعاقدين الآخر بسبب العقد ما له فيه منفعة، كما أن الشروط الموافقة لمقتضى العقد والمقصود منه شروط صحيحة باتفاق الفقهاء، لأنها المقصود من العقد.

ولفتت إلى أن اشتراط المرأة على الزوج أن لا يتزوج عليها شرط صحيح، ويجب على الزوج الوفاء به، لما فيه من منفعة ومصلحة للزوجة، ولعدم مخالفة لمقتضى العقد، وإن لم يف بها فلها فسخ النكاح، كما للمرأة أن تشترط على الزوج أن لا يخرجها من بلدها أو دارها، وأن لا يسافر بها، ويجب على الزوج الوفاء به، وإن لم يف بها فلها فسخ النكاح.

وبينت أنه يجوز للمرأة أن تشترط بعض المهر مؤخرًا، والشروط صحيحة ولازم، قياساً على ما لو اشترطت كون المهر من نقد معين، والتأجيل فيه منفعة للزوجة، وليس فيه ما يخالف الشرع، أو مقتضى العقد فيجب الوفاء به، لعموم الأدلة على وجوب الوفاء بالعهد، منوهة بأن اشتراط المرأة على الزوج إيصالها لمشاويرها الخاصة، كمكان العمل مثلاً، شرط صحيح يجب عليه الوفاء، وقد قبل الزوج به، فلزمه الوفاء بما ألزم نفسه به، لعموم الأدلة الدالة على وجوب الوفاء بالعهد، ولكونها لم ترض بالدخول في هذا العقد إلا بتحقيق هذا الشرط، وإذا لم يف الزوج بالشرط، فللزوجة الفسخ على التراخي، ولا يسقط حقها في الفسخ إلا بما يدل على رضاها.

وحول إمكان كتابة الزوجة شرط إكمال دراستها، استمرارها في عملها، أفادت في بحثها بأن اشتراط المرأة إكمال دراستها شرط لها فيه منفعة، فإذا قبل الزوج بهذا الشرط، فقد أذن بالخروج، وتنازل عن حقه في قرارها في البيت، ووجب عليه الوفاء به، كما أن اشتراطها بالاستمرار في العمل، إن وجد شرط صحيح، إذا قبل به الزوج فعليه الوفاء به، فلا يكون له منعها من العمل، ولو منعها فلا تكون ناشراً.

.. ولا «خلاف» في بطلان اشتراطها لطلاق «ضرتها»

> أكدت الأستاذة المشارك بقسم الفقه بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتورة نورة المطلق في بحثها المحكم بعنوان « الشروط التي تشترطها المرأة لمنفعتها وأثرها في عقد النكاح»، أنه لا خلاف بين الفقهاء الأربعة في بطلان اشتراط المرأة طلاق ضرتها، وعدم صحته، فإذا اشترطت المرأة في عقد النكاح طلاق ضرتها، فالعقد صحيح، والشروط باطل ولا يلزم الزوج الوفاء به، لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه.

وبينت في بحثها أن اشتراط المسكن من الشروط التي تشترطها المرأة لمنفعتها، وهو شرط مشروع، وهو من الشروط اللازمة التي يجب الوفاء بها، وذلك لأنها من الآثار المترتبة على العقد.

وحول منح الزوجة صلاحية تطليق نفسها في عقد النكاح، أفادت بأنه لا يجوز اشتراط المرأة أن يكون الطلاق بيدها، أو أنها تطلق نفسها متى شاءت، وهذا الشرط باطل، والعقد صحيح، لمنافاة هذا الشرط لمفهوم القوامة التي فضل الله بها

الرجل على المرأة، كما أن المرأة سريعة الانفعال، سريعة التصرف، سريعة الندم، وفي بقاء الطلاق بيدها تدمير للأسرة، ولا يجب على الزوج الوفاء بهذا الشرط، لأنه شرط غير صحيح، ومخالف لمقتضى الشرع.



آباء • طفلات القصيم: صغيراتنا • مصدومات وسنقاضي المسيئين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

[اضغط هنا](#)

بريدة - طارق الرشيد

استغرب عدد من أولياء أمور الصغيرات اللاتي رقصن على إيقاع بعض الأناشيد ضمن مهرجان «ربيع بريدة» (الجمعة)، ما كتب عن بناتهن اللاتي لم يتجاوزن سن السابعة في مواقع التواصل الاجتماعي من إساءات وألفاظ نابية، مؤكداً أنهم بصدد رفع دعوى على المتجاوزين، وأن عدداً من القانونيين بادروا لتولي القضية. وأوضح أن بعض ما كُتب خارج عن حدود الأدب، وأن بناتهن تعرّضن لتجاوزات لفظية، معبرين عن صدمتهم.

وقال أحد أولياء الأمور (تحتفظ «الحياة» باسمه): «للأسف أن بعض المتشددين أساءوا إلى براءة الطفل وعفويته، فالصغيرات شاركن في فقرات المهرجان الترفيهي، إلا أن ما حدث من ردود أفعال لم يكن متوقعاً، فما حدث من تجاوزات عدة عبر حسابات بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي يتطلب التوقف عنده، لذا سيتم رفع دعوى قضائية على جميع المسيئين». وأوضح آخر أنه دُهل من شدة اندفاع الكثير من المغردين وتسابقهم على انتقاء أشنع العبارات وأكثرها قسوة بحق طفلتهم، كونها إحدى المشاركات ضمن الفرقة الإنشادية الاستعراضية، مضيفاً: «من انساق خلف المتشددين لا يعلم حقيقة الأمر، فالصغيرات شاركن بعفويتهن المعتادة، ولم تبدر منهن أية إساءة، كما أن لباسهن كان ساتراً، ومن المعيب أن يصل مستوى فكر البعض إلى متابعة ما تلبسه الصغيرات، فمثل هؤلاء يعبرون عن مستوى تفكيرهم».

وهدد ولي أمر آخر (تحتفظ «الحياة» باسمه) بمقاضاة المسيئين. وقال: «ابنتي تعرّضت لصدمة نفسية، كونها تتابع بشغف ما يطرح حول أدائهن في الفرقة في مواقع التواصل الاجتماعي، فالفرقة شاركت مسبقاً في مجموعة من الأنشطة الاجتماعية ولم يتعرض أفرادها لمثل هذه الحملة البذيئة بحق الأطفال».



• صحة القصيم تنفي نقل دم ملوث لمقيم بعنيزة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

<http://www.alriyadh.com/1014380>

عنيزة - صالح الجهني

أوضحت المديرية العامة للشئون الصحية بمنطقة للقصيم حقيقة ما تناقلته بعض الوسائل الإعلامية عن نقل دم ملوث لمقيم مريض ومنوم بالعناية المركزة بمستشفى الملك سعود .

وحمل التوضيح في بيان صحفي نشرته المديرية على موقعها الرسمي (http://qh.gov.sa) اليوم الأحد بأن المقيم ادخل للمستشفى نتيجة لحادث مروري ، مما أدى إلى تعرضه لإصابة شديدة في الرأس ، نتج عنها عدة كسور في الجمجمة وقاع الجمجمة ، وتم تنويمه في العناية المركزة ، وتلقى الخدمات الصحية حسب المتبع ، وأعطى عن طريق الخطأ دم ذا

فصيلة مختلفة عن فصيلته - وليس دمًا ملوثًا كما تناقلته بعض الصحف - ، بسبب عدم تطبيق السياسات والإجراءات المتبعة في المستشفى والمتعارف عليها دوليًا علما ان ذلك لا يمكن اعتباره سببا مباشراً للوفاة. وأكدت صحة القصيم إلى أن لجنة متخصصة من استشاريين كلفت بالوقوف على القضية والتحقيق مع مختلف الأطراف، مؤكدة أن ذلك أمر حتمي للحفاظ على مستوى الخدمة الصحية لمختلف المرضى علما أن هناك لجان تحقيق أولية يتبعها لجنة شرعية يرأسها قاض شرعي من شأنها إصدار القرارات وفق الضوابط الشرعية.



دافعت عن التنظيم القائم وعارضت وصفه بـ "القاصر" لجنة شورية ترفض اقتراح تشريع يكافح الفساد وتؤكد: الخلل في تراخي تنفيذ الأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

<http://www.alriyadh.com/1014488>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
تباينت آراء أعضاء لجنة حقوق الإنسان الشورية بشأن مقترح لتشريع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المقدم من عضوي المجلس ناصر بن داوود وموافق الرويلي، ففيما رأى أغلبية اللجنة عدم ملاءمة دراسة المقترح لعدم وجود فراغ تنظيمي يستدعي التقدم بنظام جديد للهيئة بدلاً عن النظام النافذ لها، طالب الأقلية بدراسة المقترح بدعوى حاجة مكافحة الفساد لأحكام تساعد الهيئة على المضي في تحقيق استراتيجيتها وأهدافها وتفعيل دورها وفرض هيبتها على جميع الأجهزة وكافة المسؤولين وفق نظام قوي وواضح ومعلن، وأكد أصحاب رأي الأقلية على أن تنظيم الهيئة الحالي غير قادر على تحقيق ذلك بالشكل المطلوب، إضافة إلى أن الهيئة وفي أحدث تقاريرها السنوية اشكت عدم اكتمال وضعها التنظيمي مما يستوجب تغطية هذا الفراغ والموافقة على ملاءمة المقترح للدراسة تحقيقاً لهذا الهدف وعلاجاً للصعوبات بشأنه.

في المقابل دافعت لجنة حقوق الإنسان في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" عن تنظيم هيئة مكافحة الفساد القائم ورفضت وصفه بـ "القاصر" كما جاء في مذكرة مقدمي المقترح، فمركزها القانوني يمنحها الاستقلال المالي والإداري التام، إضافة إلى ربطها بالملك مباشرة، وهو ما لانتيجته بقية أنظمة الأجهزة الرقابية بالمملكة ويميز الهيئة عنها. أعضاء يطالبون بنظام يفرض هيبته «نزاهة» بنظام قوي وواضح ومعلن وترى اللجنة بأن المادة الثالثة من تنظيم الهيئة منحها عشرين اختصاصاً جميعها تتضافر لتعزيز دورها في حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد بثتى صورته وأساليبه، وأشارت "حقوق الإنسان" إلى أن الهيئة عملت على استكمال تنظيمها ورفعت لوائح وقواعد ستصدر بأمر ملكي ومن ذلك اللائحة التنفيذية للإبلاغ عن حالات الفساد وقواعد حماية النزاهة ومنح المكافآت للمبلغين عن حالات الفساد وقواعد إقرار الذمة المالية والقسم الوظيفي لبعض فئات العاملين في الدولة.

وأشارت "حقوق الإنسان" إلى أن موضع الخلل ليس في الأنظمة الرقابية بل في التراخي في تنفيذها والذي لا يعود لأسباب قانونية وإنما يتعلق بتعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة لدى القطاع الحكومي وهي القناعة التي نقلتها الهيئة للجنة خلال حديث مندوبيها عند دراسة تقاريرها السنوية فهناك "تأخر وتراخي في تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد من قبل الأجهزة الحكومية".
د. موافق الرويلي

وعابت اللجنة على التنظيم المقترح للهيئة من عضوي المجلس ابن داوود والرويلي معاملة جميع جرائم الفساد معاملة واحدة من حيث الأحكام والعقوبات، وأكدت ان في ذلك إغفالاً لعدد كبير من النصوص النظامية، في حين تخضع جرائم الفساد في المملكة إلى أحكام جزائية متعددة باختلاف نوعها، كما اتضح للجنة لرفض المقترح أن المشروع تبنى أحكاماً قانونية لا تتفق مع المرجعية النظامية القائمة في المملكة، حيث يوكل المقترح للهيئة التحري والتحقيق والادعاء العام في جميع جرائم الفساد بمنأى عن أنظمة حماية النزاهة ومكافحة الفساد القائمة واجهزة الرقابة والتحقيق الأخرى، بما يتنافى مع مبدأ فصل التحقيق عن إجراءات الضبط والاستدلال تحقيقاً للعدالة والموضوعية والحياد.



في إطار تعزيز تواصله مع مختلف شرائح المجتمع ملتقى شباب مكة يشرك ذوي الاحتياجات الخاصة في مشروعه الشبابي لبناء سواعد الوطن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 ربيع أول 1436هـ - 19 يناير 2015م

<http://www.alriyadh.com/1014423>

جدة - ياسر الجاروشة
عزز ملتقى شباب منطقة مكة المكرمة الخامس "أمانة الفكر.. وريادة العصر" من تواصله مع مختلف شرائح المجتمع وذلك بفتح الأفق للشباب والشابات من ذوي الاحتياجات الخاصة لعرض تجاربهم من خلال الفعالية التي أطلقها الملتقى ممثلاً في وحدة ذوي الاحتياجات الخاصة مؤخراً تحت عنوان "قادرة واهتمامكم بادرة" وذلك في إطار مشروعه الشبابي لبناء سواعد الوطن وذلك بنادي الصم للنساء بجدة.
وأوضحت نائبة الأمين العام للملتقى الدكتورة مي بنت عبدالله المصبيح أن فعالية "قادرة واهتمامكم بادرة" هي واحدة من الفعاليات التي يطلقها الملتقى في نسخته الجديدة وتعنى بالشباب والشابات وتلبي احتياجاتهم الفكرية والمهارية حيث تهتم هذه الفعالية بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال عرض قصص النجاح وكذلك إقامة الدورات والمحاضرات التثقيفية وعمل مناشط مختلفة تركز على خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع.
وقدمت شكرها لكل من شارك وساهم في نجاح هذه الفعالية خاصة بشكرها وامتنانها نادي الصم النسائي بجدة على رعايته لهذه الفعالية منوهة بأن الملتقى يسعى لإبرام العديد من الشراكات المجتمعية الناجحة والتي تصب في مصلحة الشباب والشابات وتنمي قدراتهم وتحفزهم على الإبداع والتميز.
وعبرت رئيسة نادي الصم النسائي بجدة فائزة بنت عباس نتو عن سعادتها بعمل الملتقى وأهدافه التي ترمي إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع كما رحبت هي بدورها بالضيوف والحضور.
فيما رحبت رئيسة وحدة الاحتياجات الخاصة بالملتقى (أميرة) بأولياء الأمور بالحضور والمشاركات في الفعالية حيث قدمت لهم تعريفاً عن الوحدة وبرامجها التي ستطلق خلال الفترة القادمة.
واستعرضت الشابة أمينة بنت أحمد المالكي من ذوي الاحتياجات الخاصة بلغة الإشارة خلال الفعالية تجربتها مع الرسم والفنون التشكيلية أمام الحاضرات والزائرات للنادي في فقرة "قادرة على التحدي ومخالطة المجتمع" حيث استطاعت من خلال مواصلة إبداعها في الرسم والفنون اليدوية حتى أصبحت معيدة في قسم الرسم والفنون بكلية التصميم والفنون لتبرهن أنها قادرة على التحدي والإبداع واجتياز الصعوبات لترسم بذلك لوحة ناجحة بدمج ذوي الاحتياجات بالمجتمع.
من جانبها قدمت الدكتورة تبرا بنت جميل الخصيفان محاضرة تثقيفية حملت عنوان "سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم ودور الفن في تكيفهم" حيث شرحت فيها بداية ما هو متعارف عن سيكولوجية الصم في المجتمع مسلطة الضوء على تأثير الفن باختلاف أنواعه على النفس البشرية عامة وعلى ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم بشكل خاص وسط تفاعل ملموس من مراتدات النادي.

واستمع الحضور بفقرة ترفيحية قدمتها بلغتها لغة الإشارة ناهد المصري وعبرت من خلالها عن امتنانها اللامتناهي لوالدتها التي رعتها لتقف هي اليوم راعية لطفلتها بنفس العطاء، وفتح باب الحوار مع مراتدات النادي والاستماع لما تتناهى كل منهن لتصبح مبدعة في أحد الفنون والأعمال اليدوية حيث عبرن عن أمنيتهن جميعاً بأن تُدرّس لغة الإشارة للأسوياء حتى تنتشر بينهم وتسهل عملية التواصل والتفاعل معهم.

واختتمت فعالية "قادرة واهتمامكم بادرة" التي قدمها الملتقى لذوي الاحتياجات الخاصة بورشة عمل فنية قدمتها أمينة المالكي، قامت من خلالها بالرسم والطباعة على القماش وعمل ركن تحت مسمى "تحدث معي" كما شملت الورشة على ركن للوحة تعبيرية يعبر من خلالها غير المتحدثات بالإشارة "كتابة" لما يشعرون به من واجب تجاه فئة الصم.



تأخر حل أزمة السكن زاد من حجم الطلب في السوق.. وأعداد الجشعين

ابتزاز المستأجر.. ادفع زيادة ولا اطلع!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

<http://www.alriyadh.com/1014475>

الرياض، تحقيق- عبدالعزيز الراشد
أدت عوامل عديدة تتعلّق بقلّة الخيارات والحلول السكنية في المملكة إلى لجوء شريحة كبيرة من أفراد المجتمع لقطاع الإيجار السكني، وتحديدًا مع ارتفاع أسعار العقار وصعوبة الحصول على قروض تمويل المساكن من البنوك مع ارتفاع نسبة الفائدة، إلى جانب صعوبة امتلاك المسكن المناسب، بشكلٍ جعل السكن بالإيجار الحل الأول وربما الأخير للعديد من أفراد المجتمع.

ومع تلك المعوقات الصعبة التي يواجهها المواطن البسيط؛ فإنّه يواجه اليوم ممارسات ابتزاز كثير من المؤجرين ممّن استغلوا ضعف وحاجة المستأجر وتمسكه بمسكن يناسب واقعه المادي ويضمن له أكبر قدر من الاستقرار الأسري، حيث أنّ هناك من يستغل حاجة المستأجر لمسكنه من خلال فرض بعض الشروط غير المنطقية عليه وابتزازه؛ بهدف إخراجه من مسكنه ورفع قيمة الإيجار عليه.

ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها "وزارة الإسكان" في عملية تحسين بيئة قطاع الإيجار السكني في المملكة من خلال نظام "إيجار"، إلا أنّنا أمام حاجة ماسة لتكثيف هذه الجهود وإعادة النظر في علاقة المؤجر والمستأجر وتحسينها ومعالجة واقع سوق الإيجار، ووضع مقياس علمي يحد من زيادة إيجارات المساكن ويضبط الأسعار ويوضح المواصفات والشروط التي يجب أن يعتمد عليها السماسرة وملاك العقار في تحديد قيمة الإيجار؛ نظراً لما يواجهه المستأجر في وقتنا الحالي من عملية مراوغة وابتزاز من قبل كثير من المؤجرين بشكل دائم.

نحتاج إلى «مؤشر عقاري» تتبناه وزارة الإسكان لتوحيد وتصنيف الإيجارات بناءً على الموقع وعدد الغرف والمساحة علاقة تعاقدية

وأوضح "د. زين العابدين بري" -أكاديمي، وعضو مجلس الشورى الأسبق- أنّ العلاقة التعاقدية بين المؤجر والمستأجر يشملها عقد الإيجار، وهو عقد موحد ونظامي يوضح كافة الحقوق والالتزامات على طرفي العلاقة، مُضيفاً أنّ هذه العقود يؤخذ بها شرعاً، كما أنّها ملزمة للطرفين، مشيراً إلى أنّ نظام "إيجار" حقق فوائد اقتصادية مهمة جداً، ومنها إيضاح المعروض من كافة المستويات والأحجام والأسعار أمام المستأجر، ممّا ساعد على بقاء الإيجارات ضمن حدود معينة متى ما تساوى العرض مع الطلب.

وقال إنَّ نظام "إيجار" يحقق تقابل العرض والطلب في سوق واحد، وهذا مهم جداً من الناحية العملية، مُضيفاً: "لو أن لدينا سلعة تباع في عدة أسواق بكميات كبيرة تجعل من كمياتها (العرض) مساوياً للطلب، فإنَّه من المفترض هنا أن يستقر السعر، وذلك نتيجة تساوي العرض مع الطلب، ولكن إذا كان المستهلك يعرف سوقاً واحداً فقط، أو أنَّه لا يعلم بوجود السلعة في بقية الأسواق، فإنَّ المستهلكين سيشترون من سوق واحد، مع أنَّ الكمية المعروضة في ذلك السوق لا تمثل كامل الكمية المعروضة في جميع الأسواق".

زين العابدين بري

وأضاف أنَّ الطلب في هذا السوق سيكون أكبر من العرض، ممَّا يؤدي إلى رفع السعر في هذا السوق فقط، موضحاً أنَّ هذا لن يحدث في ظل هذا النظام؛ لأنَّ إيجار عرض الكميات من كل الأحجام والمواقع والأعمار والنوعية في سوق واحد، وبهذا فإنَّ كامل العرض من جميع الفئات هو الآن أمام المستهلك، ممَّا يوفر له حرية الاختيار، وبالتالي تظهر الفائدة المرجوة من النظام، إضافة إلى بقية المزايا الأخرى.

استنزاف غير مبرر

وأشار "أحمد الدليل" -باحث اقتصادي- إلى أنَّ الإيجارات ترتفع كل يوم في حركة نمو غير متوازنة مع دخل المستأجر، سواء كان مواطناً أو مقيماً أو تاجراً، في وقت تشير الإحصاءات إلى أنَّ نسبة (60%) من المواطنين لا يمتلكون منازل خاصة بهم، ومعهم ما يقارب من ستة ملايين من المقيمين ممَّن يقطنون منازل أو مجمعات سكنية مستأجرة، وحوالي (90%) من المحال التجارية وغير التجارية مستأجرة، ممَّا يعني تعرُّض الجميع باستمرار لحالة استنزاف غير مبررة. وقال إنَّ ارتفاع الإيجارات لا يتوقف عند الإيجارات فحسب، بل تصحبه ارتفاعات في كل متعلقات العين المؤجرة، كارتفاع قيمة الأراضي والمسكن والسلع التجارية، وغيرها، ممَّا جعل الحياة المعيشية صعبة أمام المواطن والمقيم والتاجر أيضاً، مؤكداً على أنَّ ترك الحبل على الغارب أمام المؤجرين لرفع الإيجارات حسب مطامعهم سيُلحق الضرر بالمجتمع برمته، نتيجة زيادة نسبة تكاليف المعيشة، في ظل بقاء دخل الفرد كما هو عليه، مُبيِّناً أنَّ تدخُّل الجهات الرقابية المعنية بالعقارات مطلب للجميع.

ارتفاع الطلب

وقال "الدليل" إن تأخر حلول الأزمة الإسكانية التي تعيشها البلاد منذ سنوات طويلة كان له دور رئيس في ارتفاع الطلب، الأمر الذي أدخل شريحة كبيرة من المواطنين كمستأجرين في السوق، ممَّا ساهم في زيادة الطلب على التآجير، خصوصاً في المناطق السكنية الجديدة، مُشيراً إلى أنَّ ارتفاع وتيرة المشروعات الحكومية ساهمت في زيادة عدد الوافدين وزيادة الطلب على تآجير الشقق بكل فئاتها، سواء الشقق الفاخرة أو المتوسطة أو مساكن العمال.

وأضاف أن المشروع الواحد يحتاج إلى عدد كبير من العمالة، وهو ما أنعش سوق التآجير على مدى العامين الماضيين بشكل ملحوظ، كما رفع من نسب الإشغال في البنائيات بمناطق استثمارية بات التآجير فيها متاحاً بعيداً عن أعين الجهات الرقابية، مُشيراً إلى أنَّ من بين الحلول الممكنة لمواجهة ارتفاع الإيجارات وابتزاز المؤجرين، وضع مقياس علمي يحد من زيادة إيجارات المساكن، بحيث يضبط الأسعار ويوضح المواصفات والشروط التي يجب أن يعتمد عليها السماسرة وأصحاب العقار في تحديد قيمة الإيجار، مُشدداً على ضرورة العمل على الحد من الزيادات المتوالية في الإيجارات وبحث خفضها.

تجارب ناجحة

ودعا "الدليل" أيضاً إلى نقل التجارب الناجحة في مختلف الدول، سواء المجاورة أو البعيدة، وذلك وفقاً لمعايير واضحة تضمن حقوق كل الأطراف، إلى جانب زيادة الفرص الاستثمارية الأخرى، مؤكداً على أنَّ ندرة الفرص تُعدُّ عاملاً في ارتفاع إيجارات السكن، سواء الاستثماري أو السكن الخاص، لاسيما أنَّ الملاك لا يجدون البديل الاستثماري المناسب الآمن، حتى يتم توظيف الأموال به، في ظل تدني معدلات الفوائد المصرفية إلى حدودها الدنيا، وتذبذب أداء سوق الأوراق المالية.

ورأى أنَّ ذلك جعل شريحة كبيرة من المستثمرين يتوجهون إلى الاستثمار في العقار الاستثماري والسكني، أملاً في تحقيق عوائد تبقى مقبولة مقارنة بالعوائد في القطاعات الأخرى، مُضيفاً أنَّ نظام "إيجار" لا يزال في طور التجربة، كما أنَّه غير ملائم للاشتراك به من قبل المكاتب والشركات العقارية، موضحاً أنَّه ليس له دور في ضبط أسعار العقار وتحديد نسب الزيادة والحد من ابتزاز المستأجرين، لافتاً إلى أنَّه يبيِّن حجم الطلب والعرض ومراقبة ومتابعة قطاع العقار وأي مدخلات ومخرجات في السوق العقاري، وبالتالي فإنَّه يوفر فقط قاعدة بيانات.

بدل سكن

وقال "سعيد بن أحمد العمري" -محام، ومستشار قانوني-: "إنَّ الإيجار لا يخرج عن ثلاثة أغراض، فهو إمَّا أن يكون بداعي السكن أو التجارة، فبالنسبة للأعمال التجارية نرى أنَّ قيمة الإيجار يدخلها التاجر في سعر السلعة، ولكن تظهر المشكلة في حالة الإيجار بغرض السكني، وبالتالي نجد أنَّ المستأجر في الغالب الأعم له دخل ثابت مُضمَّن به بدل السكن

إذا كان موظف، لكنّه لا يتساوى مع قيمة الإيجار الحقيقية"، مُضيفاً أنّ أزمة السكن ليست مقصورة على المملكة فقط، بل منتشرة في العديد من الدول.

وأضاف أنّ ذلك يعود للزيادة المطردة في عدد السكان، موضحاً أنّ أسباب غلاء إيجار المساكن ناتج عن النزوح إلى المدن الكبيرة، خصوصاً بعض مدن المملكة، إلى جانب وجود أعداد هائلة من المقيمين يشغلون نسبة عالية من المساكن، ممّا قلل المعروض منها، مبيّناً أنّ بعض المؤجرين يفضلون الإيجار للمقيمين عن المواطنين؛ لسهولة التعامل معهم والتزامهم التام بسداد قيمة الإيجار في مواعيده، إلى جانب سهولة إخلانهم السكن عند حاجة المؤجر له، وبالتالي يوفر عليهم اللجوء للمحاكم.

زيادات عشوائية

وأشار "العُمري" إلى أنّ البعض يستأجرون العقار دون وجود عقد مع المؤجر، مضيفاً أنّ العقد يمكن أن يكبح جماح الزيادات العشوائية في قيمة الإيجار، لأنّ بعض الملاك يفرضون زيادة سنوية بحسب هواهم ودون سند قانوني، مُشدّداً على ضرورة إبرام العقود بين المتعاملين، كما أنّه يجب في حال اتفق الطرفان على زيادة سنوية أن يتضمّن العقد، وعلى المحاكم في حال التنازع بين الطرفين أن تقدر القيمة الإيجارية بأجرة المثل من ناحية العقار والموقع.

وأكد على أنّ "وزارة الإسكان" تسعى دائماً إلى إيجاد الحلول السكنية اللازمة من خلال إنشاء العديد من الوحدات السكنية، بيد أنّ سعيها يصطدم بالتمويل و"بيروقراطية" بعض الجهات المساندة لها في برامج الإسكان، مبيّناً أنّ مشروع "شبكة" لخدمات الإيجار يتم فيه تقديم العروض والقيمة الإيجارية، كما يتم من خلاله أيضاً التعاقد بين المؤجر والمستأجر، إلى جانب سداد قيمة الأجرة إلكترونياً بحسب الاتفاق المبرم بينهما، لافتاً إلى أنّه رغم المساحة الكبيرة للمملكة، إلا أنّ نسبة الأراضي المبنية فيها ضعيفة جداً ولا تتساوى مع المعدل العالمي.

عقود الإيجار لا تنص على مقدار الزيادة السنوية

غياب الرقابة

وأوضح "خالد العتيبي" -صاحب مكتب عقاري بالرياض- أنّ الإيجار عملية مؤرقة للمستأجر والمؤجر، مضيفاً أنّ المستأجر يبحث له عن سكن لكي يأوي إليه هو وأسرته، وبالطبع فهو يبحث عن سكن مريح وجيد في مكان جيد بسعر أقل؛ إلا أنّه يتفاجأ ببعض الملاك اللذين يتشجعون على هؤلاء المستأجرين، إذ يضعون أسعار تجبر المستأجر على القبول بها مبدئياً، حيث يسدد القسط الأول من الأجرة، وهي الأشهر الستة الأولى من العام، ثمّ يتأخر عن القسط الثاني "الدفعة الثانية"، ممّا يجعل المؤجر يلجأ لرفع السعر عليه.

وأضاف أنّ ذلك يعود لرغبة المؤجر في حدوث أحد أمرين، إمّا لخروج المستأجر وإخلاء السكن، أو أن يستغله وبيّته، وذلك لعدم قدرة المستأجر على السداد في الوقت المحدد، مُضيفاً: "لو نظرنا لدور وزارة الإسكان، لوجدنا أنّها غائبة تماماً عن المستأجر والمؤجر، فالأسعار ليست موحدة، وليست هناك رقابة على المساكن، فكل شخص يمتلك مسكناً يضع رقماً للإيجار من تلقاء نفسه دون تصنيف لفئة مسكنه أو منزله".

ودعا "وزارة الإسكان" لتوحيد وتصنيف الإيجارات بناءً على الموقع وعدد الغرف والمساحة، إلى جانب إعادة النظر في طريقة الدفع، وكذلك تفعيل نظام "إيجار" الذي يسمع عنه الكثير ولم يرون له أي أثر على أرض الواقع!.

سوق محتكر

ولفت "نواف المحيسن" -عقاري- إلى أنّ السوق العقاري أصبح سوق محتكر نتيجة لعوامل عديدة، وهو ما يبين حال قطاع العقار في المملكة من تجفيف العرض مقابل الطلب، مُضيفاً أنّ علاقة المؤجر والمستأجر تُعدّ علاقة طبيعية في حال وجود عقد يضمن ويحفظ حقوق الطرفين، موضحاً أنّ تحسين بيئة قطاع الإيجار سيُسهم في نموه ويساعد على تأجير المنتجات السكنية الكافية وفق أسعار معقولة، مُشيراً إلى أنّ قطاع الإيجار يمر بمرحلة تطويرية كبيرة ونشطة، لما يشهده الطلب المتزايد عليه في ظل ارتفاع نسبة الدفعة الأولى من التمويل العقاري.

وأضاف أنّ "وزارة الإسكان" تبذل جهوداً حثيثة في تحسين العلاقة بين الطرفين وحفظ حقوقهما، مبيّناً أنّ حالات ابتزاز المؤجرين موجودة لكنّها بشكل نسبي، موضحاً أنّ شبكة "إيجار" سيُسهم في تقليل حالات الابتزاز وتُحسن العلاقة بين الطرفين متى ما تمّ إقرارها.

خلل كبير

وأكد "عبدالكريم الناصر" -مستأجر- على أنّ المستأجر دائماً ما يتكبد مرارة ابتزاز المؤجرين، وهو ما يؤكد وجود خلل كبير في العلاقة بين المالك والمستأجر، موضحاً أنّ ذلك جاء نتيجة ارتفاع أسعار العقار في المملكة وصعوبة الحصول على مسكن يناسب واقع المواطن البسيط، إلى جانب صعوبة الحصول على القروض التمويلية، في ظل ارتفاع نسبة فائدة

البنوك، مشيراً إلى أن قطاع الإيجار أصبح اليوم الحل الأول والأخير لشريحة كبيرة من المواطنين في ظل بطء فاعلية منتجات الدعم السكني لـ "وزارة الإسكان".

ويبين أن العوامل التي أدت إلى ابتزاز المؤجرين للمستأجرين تكمن في غياب العقوبات الرادعة وعدم وجود مقياس يمكن من خلاله تحديد أسعار السوق العقاري في المملكة، داعياً "وزارة الإسكان" إلى تشديد الرقابة على المؤجرين، مقترحاً أن يتم وضع أرقام هاتفية تابعة للوزارة يمكن من خلالها تلقي بلاغات حالات الابتزاز ضد المستأجرين. مطالمة المستأجر

وخالفه الرأي "فهد الصالح" -صاحب عقار سكني-، مؤكداً على أن علاقة المؤجر والمستأجر مبنية بشكل أساسي على مبدأ البيع والشراء، وتحديدًا وفق عقد يحفظ حقوق الجميع، رافضاً بشكل قاطع مبدأ ابتزاز المؤجرين في ظل وجود زبائن على منتجته السكني، مبيّناً أن هذا الأمر ليس من أخلاق المؤجر الشريف، مشيراً إلى أن هناك حالات ابتزاز من قبل المستأجرين، وذلك فيما يتعلق بمماطلتهم وتأخرهم عن دفع قيمة الإيجار وعدم خروجهم من المسكن، داعياً المؤجرين إلى تقوى "الله" -عز وجل- وعدم ابتزاز المستأجرين.

نسبة الزيادة دولياً (5%) مع صيانة المبنى أرجع "أحمد الدليل" الأسباب التي أدت إلى ارتفاع قيمة الإيجارات إلى عدم وجود جهات تُعنى بتحديد سقف موحد لها بناءً على تصنيف الأحياء، إلى جانب جشع أصحاب العقارات الذين أمنوا العقاب والحساب من قبل الجهات المعنية، وكذلك المباني الجديدة التي أنشئت حديثاً في ظل ارتفاع قيمة الأراضي التي وصلت في كثير من الأحيان إلى أكثر من (50%) من قيمة المبنى الكلي، إضافةً إلى غلاء المواد المستخدمة في البناء، ووضع قيمة الإيجار حسب المعايير الاقتصادية المعروفة، مثل احتساب الكلفة ثم القيمة التأجيرية بنسب معقولة.

وقال إن العديد من أصحاب العقارات يطلبون الأجرة (10%) من القيمة الإجمالية للعقار، وهذا يعني أن قيمة الأرض والبناء عادت له خلال (10) أعوام، وهذه المعادلة غير صحيحة وأثرت بشكل سلبي على أسعار الإيجارات، وبالتالي انعكست على جميع العقارات الإدارية والسكنية والتجارية التي أسهمت في ارتفاع باقي السلع الاستهلاكية، مثل المواد الغذائية و مواد البناء واحتياجات المواطن الضرورية، في ظل عدم السماح بتعدد الأدوار في الأحياء الجديدة. وأضاف أن ذلك ترافق أيضاً مع عدم إنشاء مخططات حديثة تستوعب الطلب المتزايد على الإسكان، إلى جانب عدم إيصال جميع الخدمات والمرافق لأراضي المنح ليستطيع أصحابها الاستفادة منها، مؤكداً أن العقد شريعة المتعاقدين، وبالتالي لا يحق للمالك طلب زيادة الأجرة إلا عند انتهاء مدة العقد بموجب الأجرة المتفق عليها، مبيّناً أن نسبة الزيادة في المعايير الدولية تكون في حدود (5%)، على أن يراعى في ذلك ما فعله المؤجر من إصلاحات في المبنى كلفته مصاريف إضافية يستفيد منها المستأجر.

وأشار إلى أنه ليس لدى "وزارة الإسكان" أنظمة لتحديد العلاقات بين المالك والمستأجر، إلى جانب توحيد العقود وتحديد نسبة الزيادة في الأجرة، مؤكداً أننا نمر بظروف عصبية في غلاء المساكن وعدم قدرة أصحاب الدخول المتدنية والمحدودة الوفاء بقيمة الإيجار في بعض الأحيان؛ نظراً لمحدودية دخلهم، وبالتالي يتجه الملاك للجهات القضائية والتنفيذية بطلب إخراج المستأجر ودفع ما عليه من متأخرات، وهذا يجعل هذه الجهات تتشغل في قضايا كثيرة، مشدداً على أهمية عدم إعطاء الملاك فرصة لإخراج المستأجر إذا كان السبب طلب الزيادة، إلا وفق نسبة معقولة.

خدمة «إيجار» الإلكترونية تسهل البحث وتحفظ الحقوق بين جميع الأطراف تُعد خدمة "إيجار" شبكة إلكترونية متطورة تقدم حلولاً تكاملية لقطاع الإسكان الإيجاري وتضع كافة أطراف العملية التأجيرية في مكان افتراضي واحد، كما توفر خدمة "إيجار" سهولة البحث عن وحدة عقارية وسهولة عرض وحدة عقارية كطرف أصلي أو كوسيط، ما ينتج قاعدة بيانات عقارية متطورة جداً وقادرة على إعطاء القيمة المضافة دائمة لجميع الأطراف المعنية، وكذلك تنظم هذه الشبكة العلاقة بين كافة أطراف العملية التأجيرية وتحفظ حقوق كل من "المستأجر- المؤجر- الوسيط العقاري" عن طريق المستوى التقني العالي للشبكة وطريقة حفظ وتخزين المعلومات، ثم إعادة عرضها بشكل مبسط وقيم.

كما تيسر للمواطن والمقيم البحث في نطاق واسع وخيارات متعددة عمّا يناسبه من مسكن للإيجار باستعراض كامل للمواصفات التي يرغبها، كالموقع والمساحة والخدمات وغيرها من التفاصيل، ويتيح نظام "إيجار" عبر منصته الإلكترونية عقداً موحداً موثقاً يتم الاتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر، لتسهيل إبرام وتوثيق العقد، ويمكن تحديث صياغته بما يحقق للعقد الإلكتروني النموذجي ميزة التنفيذ القضائي، كما توفر هذه الخدمة قاعدة بيانات إحصائية شاملة ودقيقة لقطاع إيجار المساكن، تبين حجم الطلب والعرض، ومؤشرات للمناطق الأكثر حاجة، والمواصفات الأكثر رغبة، ممّا يتيح للجهات المعنية بهذا القطاع والمستثمرين والمطورين ومقدمي الخدمات توجيه خططهم بما يلبي حاجة المواطنين ويؤسس لاستثمار ناجح ومتوازن، ويتيح أيضاً مراقبة ومتابعة حالة قطاع إيجار المساكن بما يدعم الوزارة والجهات المعنية في وضع أنسب اللوائح والتنظيمات لحالة القطاع ومتابعة تنفيذها بما يحفظ حق المستأجرين والمؤجر.

ويحدد "إيجار" المسؤوليات من خلال إعداد وصياغة لائحة تحدد حقوق وواجبات كل من المستأجر والمؤجر، وضمان حقوق كافة الأطراف من خلال توفير عقد موحد يرجع إليه الجميع، إضافة إلى سرعة وسهولة إنهاء العقد من خلال التحقق من هويات أطراف عملية التأجير بكل دقة، وتأهيل الوسطاء العقاريين المرخصين وحصولهم على كامل صلاحيات الوسيط العقاري المعتمد، كما يقدم "إيجار" مزايا تنظيمية وعملية تكمن في توفير خيارات متعددة لتحصيل ودفع الإيجارات، وبناء قاعدة بيانات انتمائية لقطاع الإسكان الإيجاري، إلى جانب سهولة الوصول والاطلاع على الوحدات العقارية المعروضة للإيجار، وتنوع طرق عرض الوحدات العقارية المعدة للإيجار، وتسهيل التواصل بين أطراف العملية التأجيرية.

استغلال وتهديد بالطرد!

أكد "أحمد الدايل" أن ما يجري الآن من استغلال وابتزاز للمستأجرين تحت وطأة الحاجة والتهديد بالطرد عند رفض الزيادة؛ اضطر الكثير من المستأجرين إلى القبول بالزيادة على مريض، فيما استبدل آخرون العين المستأجرة في الأحياء الراقية بأخرى في أحياء متواضعة، كما استبدلوا الفلل بالمنازل والبيوت بالشقق والمحال الكبيرة بالصغيرة؛ لعدم قدرتهم على دفع إيجاراتها المرتفعة أو لعدم الاقتناع بالزيادة.

وقال إن هناك تقارير صادرة عن مختصين في المجال العقاري أفادت أن نسبة ارتفاع إيجارات المساكن في المملكة بلغت (15%) سنوياً، مضيفاً أنها تُعدّ نسبة عالية جداً بالمعايير التاريخية والإقليمية، وذلك بسبب تحكم وسيطرة أصحاب العقار والمشتريين في أسواق العقار، في ظل غياب التدخل الحكومي وندرة تمويل الرهون العقارية، مُشيراً إلى أنه في الوقت الذي كان لعنصر الإيجار وزنه بنسبة (18%) في مؤشر تكلفة المعيشة العام، فإن الزيادة في قيمة الإيجار تُعدّ أحد الدوافع الرئيسية للتضخم العام.



162 حالة عنف أسري في عسير .. و57% منها للمتزوجات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع أول 1436هـ - 19 يناير 2015م
[اضغط هنا](#)

عبدالرحمن القرني - عسير

قال الناطق الإعلامي بصحة عسير سعيد بن عبدالله النقيب: إنه تم رصد 162 حالة عنف أسري خلال العام الماضي تم تسجيلها بمستشفيات المنطقة مشيراً إلى أنه تم اتخاذ التدابير الإجرائية اتجاهها مع تقديم الرعاية الطبية والوقائية إلى جانب التواصل مع الجهات المتخصصة في هذا الشأن .

وبيّن أن رصد هذه الحالات توزعت على مستشفيات عسير حيث سجل مستشفى عسير المركزي 73 حالة وفي خميس مشيط 36 حالة والنماص 17 حالة وخميس مشيط للولادة والأطفال 15 حالة وبقية الحالات توزعت على باقي المستشفيات الأخرى .

وصنف عدد الحالات إلى 145 حالة للسعوديين منها 120 حالة إناث فيما بلغ عدد الحالات من غير السعوديين 17 حالة منها 15 من الإناث .

وأوضح ان هذه الحالات صنفت من الجانب الاجتماعي 92 من المتزوجات بنسبة 57% و34 حالة طفل بنسبة 21 % من إجمالي هذه الحالات وصنف 33 حالة من غير المتزوجين .

ولفت الى ان مصدر العنف من الأزواج كان بنسبة 54 % لعدد من الحالات تصل 88 حالة فيما بلغ نسبة وقوع العنف من الأب 22 بنسبة 14% ومن الأخ بعدد 10 حالات بنسبة 6% .

واكد ان طريقه اكتشاف الحالات المعنفة بلغت 64 حالة عن طريق الشرطة أما الحالات الواردة للمستشفيات 45 حالة حيث يتم الإفصاح عنها عن طريق المريض شخصياً وقد اكتشف الفريق الطبي المعالج لهذه الحالات 31 حالة من كامل

الحالات وقد صنفت حالات الاعتداء الجسدي بنسبة 74% فيما سجل 11 حالة تحت الإهمال و 18 حالة إيذاء نفس و 3 حالات للتلفظ والتأنيب.



682 ألف • عاطلة• يرفضن وظائف • حافز• ويطالبن بـ الحكومية.. والقراء: • نريد تحديد ساعات العمل وزيادة الرواتب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

[اضغط هنا](#)

أثار الخبر المنشور بعنوان: (682 ألف «عاطلة» يرفضن وظائف «حافز» ويطالبن بـ«الحكومية».. ردود فعل واسعة عبر الموقع الإلكتروني للجريدة.. فيما يلي أبرز الردود:

من سنوات لم تأتني وظيفة من «حافز»، وهم أساس تحطميننا، ويتركون من يذهب إلى مركز «طاقات» ويبحثون عن غيرهم، فهم لم يفتحوا لنا مجالاً للتدريب، فكيف يكون لدينا خبرات تؤهلنا للعمل في القطاع الخاص؟!

Foot

في جميع دول العالم يحدد القانون ساعات العمل بحيث ألا تزيد عن ثماني ساعات في اليوم. المطلوب تفعيل القانون، والعدل في الرواتب وزيادتها، وتحديد نوعية وظائف الوافدين، ومنع فتح أسواق كثيرة؛ مما يربك حركه المرور.

عبدالله

شي طبيعي من قلة الرواتب في القطاع الخاص، فالراتب موحد 3000 أساسي، بدل سكن في السنة 6 آلاف ريال، ماذا تكفي ولديك أسرة وإيجار وغير الفواتير. لا بد من ربط سلم رواتب الخدمة المدنية بالقطاع الخاص.

المحلل



مستشفى خاص يرفض نقل رضيع حتى وفاته.. والصحة تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150119/Con20150119748187.htm>

محمد الكادومي (جازان)

رفض مستشفى خاص بمنطقة جازان نقل رضيع إلى مستشفى الملك فهد المركزي بجازان بعد تعرضه لمضاعفات جراء حقنه بمضاد حيوي داخل المستشفى، ما تسبب في تدهور حالته الصحية ليفارق الحياة بعدها.

وروى المواطن مهدي علي طوهرى (والد الطفل) التفاصيل لـ(عكاظ) قائلا: «أدخلت زوجتي إلى المستشفى الخاص، حيث وضعت مولودها بصحة جيدة، وفي اليوم التالي ذهبت بطفلي إلى ذات المستشفى ليتم إعطاؤه حقنة ضد الدرن وأخرى للالتهاب الكبدى، وبعد فترة قصيرة من خروجي من المستشفى تعرض الرضيع إلى مضاعفات صحية وازدادت حالته سوءاً، عندها رجعت به إلى المستشفى مرة أخرى، حيث تم الكشف عليه ونقله إلى قسم العناية الفائقة».

وأضاف الطوهرى: «عند استفساري عما حدث لطفلي لم يفدني الكادر الطبي بالأسباب ليتم إبلاغي فيما بعد أنه توجد لديه مضاعفات في الكلى ويجب نقله على وجه السرعة إلى مستشفى الملك فهد المركزي بجازان، إلا أن المستشفى الخاص رفض تحرك سيارة الإسعاف بسبب عدم وجود موظف التأمينات في المستشفى وذلك للتحقق من شمول التأمين الخاص من عملي خدمة نقل المريض، إضافة إلى عدم وجود موظف الدخول والخروج في المستشفى على الرغم من توقيعي على إقرار بدفع كافة التكاليف خارج التأمين، ولكن المستشفى رفض نقل الطفل رغم التوسلات لهم بنقله إلى مستشفى الملك فهد المركزي لخطورة حالته، إلا أن جميع محاولاتي فشلت مما تسبب في تدهور حالة طفلي حتى انتقل إلى رحمة الله داخل المستشفى الخاص».

وطالب الطوهرى بفتح تحقيق لمعرفة أسباب وفاة طفله ومحاسبة كل من يثبت تقصيره، مشيراً إلى أن ذلك تسبب في دخول والدته وأسرتها في حالة نفسية سيئة.

(عكاظ) طرحت القضية على المتحدث الإعلامي في صحة جازان محمد صميلي الذي أكد أنه ستتم مخاطبة المستشفى الخاص والوقوف على أسباب وفاة الطفل وسيتم اتخاذ الإجراء المناسب إذا اتضح وجود أية مخالفات، مبيناً أن صحة المنطقة حريصة كل الحرص على تقديم أفضل الخدمات الصحية للأهالي، سواء كانت مقدمة من القطاع الصحي العام أو القطاع الصحي الخاص.



855 مركزا انتخابيا لاختيار أعضاء 285 مجلسا بلديا

مداخل ومكاتب مستقلة شرط لمشاركة المرأة في الانتخابات

البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150119/Con20150119748034.htm>

متعب العواد، بندر الغضوري (حائل)

حددت وزارة الشؤون البلدية والقروية والضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الدورة المقبلة في انتخاب أعضاء المجالس البلدية في جميع المناطق والمحافظات، منها توفير الأمانات والبلديات مدخلا خاصا ومستقلا بالنساء وإيجاد قاعة اجتماعات مشتركة يتم من خلالها عقد جلسات المجلس وإيجاد قسم خاص بالنساء يحتوي على مكتب للعضوات وخدمات مساندة من استراحة ودورات مياه وسكرتارية.

وألزم صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية أمناء الأمانات ورؤساء البلديات في جميع المناطق والمحافظات بالبدء فورا في إعداد الترتيبات والإجراءات الكفيلة بما يحقق الضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الدورة المقبلة في 285 مجلسا بلديا من خلال 855 مركزا انتخابيا، وشدد سموه على سرعة تهيئة مقرات المجالس البلدية الحالية وإعداد الترتيبات والإجراءات الكفيلة بما يحقق الضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الدورة المقبلة، أخذين بالاعتبار وجود مدخل خاص ومستقل بالنساء وإيجاد قاعة اجتماعات مشتركة لعقد جلسات المجلس، وتوفير قسم خاص بالنساء يحتوي على مكتب للعضوات وخدمات مساندة من استراحة ودورات مياه وسكرتارية. وقال سموه في توجيه لأمناء الأمانات ورؤساء البلديات، إن الوزارة تقوم حاليا بإعداد مشروع دراسات واستشارات لتصميم مقرات المجالس البلدية لإعداد نماذج لتصاميم تفي باحتياجاتها ومنها مشاركة المرأة، ونظرا لأن الفترة الزمنية المتبقية على بدء الدورة الثالثة قصيرة جدا سوف تتم تهيئة المجالس الحالية.

يذكر أن مشاركة المرأة في الدورة المقبلة تأتي متزامنة مع نظام المجالس البلدية الجديد الذي اعتمد من قبل مجلس الوزراء، حيث تتولى المجالس البلدية الجديدة في حدود اختصاصات البلديات إقرار الخطط والبرامج المتعلقة بتنفيذ المشروعات

البلدية المعتمدة في الميزانية ومشروعات الصيانة والتشغيل والمشروعات التطويرية والاستثمارية وبرامج الخدمات البلدية ومشروعاتها.

وتتكون هذه المجالس من عدد من الأعضاء يحدده وزير الشؤون البلدية والقروية وفقا لفئات البلديات على ألا يزيد على ثلاثين عضوا يختار ثلثاهم بالانتخاب ويعين الثلث الآخر بقرار من الوزير، كما يمنح النظام حق الانتخاب وحق الترشح لعضوية المجالس البلدية للمواطنين الذكور والإناث على حد سواء عند توافر الشروط المنصوص عليها فيه، كما يمنح النظام المؤسسات والجمعيات الوطنية المستقلة غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح الحق في تولي الرقابة على تنفيذ إجراءات الانتخابات بصفة مستقلة بما يضمن نزاهتها وحسن تنفيذها.



العمل ونزاهة تحققان في إيقاف موظفي شركة الغاز

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=212344&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى

تتظر وزارة العمل والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" شكاوى 83 من موظفي شركة الغاز الأهلية، بعد أن أوقفتم عن العمل لمطالبتهم بحقوقهم في الجهات المختصة بالنظر في المخالفات العمالية، فيما أكد عدد من الموظفين الموقوفين بفروع الشركة في الرياض وجدة وعسير تقدمهم بشكاوى إلى مكتب العمل وديوان المظالم. وأكد رئيس قسم الخدمات في فرع المنطقة الجنوبية علي ناصر أنه تضرر وعدد من زملائه من قرار إيقافهم عن العمل، مشيراً إلى أنهم تقدموا بعدد من الشكاوى لفروع وزارة العمل بعسير وجدة وينبع والرياض وإلى هيئة مكافحة الفساد، مبينين فيها أن ما أقدمت عليه الشركة من قرارات الفصل مخالف لنظام العمل. وأشار إلى أنه خدم في الشركة لمدة 17 عاماً، وأنه وزملاءه تقدموا بشكاوى إلى مكتب العمل في عسير للحصول على مستحقاتهم الوظيفية وأحقيتهم في السلم الوظيفي. وقال ناصر إن الشركة فصلت أكثر من 40 سائقاً بمدينة الرياض ممن يقومون بإيصال أنابيب الغاز إلى المنازل، وفصلت كذلك خلال عام واحد 500 موظف، وتسببت في مضايقات لكثير من العاملين فيها. وأشار عبدالرحمن الدخيل إلى أنه فوجئ بقرار توقيفه عن العمل خلال إجازته السنوية، وتلقى خلالها على بريده الإلكتروني بياناً بتوقيفه عن العمل بسبب شكاوى تقدم بها قبل خمس سنوات إلى مكتب العمل بالرياض ولم يبت فيها حتى الآن، وعليه تم رفع شكاوى مع ستة من الموظفين الموقوفين من أقسام مختلفة بالشركة، ومعها توقفت الرواتب حسب القرار الذي تلقوا نسخة منه. وبيّض سعيد الشهراني أنه رفع قضايا تظلم سابقة في مكتب العمل بفرع منطقة عسير قبل عامين وعاد إلى العمل بعد إنصافه من المحققين في مكتب العمل بالمنطقة الجنوبية، وحصل على تعويض قدره 10 آلاف ريال بعد إيقافه عن العمل لمدة عام ونصف العام، وقال إن ذلك التعويض لم يوف مستحقاته، وعليه رفع الشكاوى إلى الهيئة العليا لوزارة العمل للتحقيق في إيقافه، مطالباً بتعويض ملائم للمدة.

بهدف تفعيل نظام "مساند" الإلكتروني

العمل " تلغي الوكالات الشرعية لتأشيرة العمالة المنزلية .. وتقصرها على منشآت الاستقدام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

http://www.aleqt.com/2015/01/19/article_923852.html

أيمن الرشيدان من الرياض
ألغت وزارة العمل السعودية، الوكالات الشرعية لإصدار تأشيرات العمالة المنزلية لدى إدارات استقدام الأفراد، فيما أتاحت لشركات ومكاتب الاستقدام الأهلية الموجودة في جميع مناطق السعودية والمرخصة من قبل الوزارة المسجلة في موقع "مساند" الإلكتروني، والبالغ عددها نحو 320 مكتب استقدام، خاصة استقبال طلبات التأشيرات من الوكلاء الشرعيين. وأبلغت "الاقتصادية" مصادر، أن الوزارة وجهت تعميماً لجميع مكاتب وشركات الاستقدام المنتشرة في جميع مناطق السعودية، تشير فيه إلى أنه تم التعميم على إدارات استقدام الأفراد بعدم قبول طلبات إصدار التأشيرة إلا من صاحب الطلب نفسه، أما إذا كان مقدم الطلب وكيلًا شرعياً عن صاحب الطلب يتوجه لمكاتب وشركات الاستقدام الأهلية لاستخراج التأشيرة.

وأبانت الوزارة وفقاً للتعميم الموزع على منشآت الاستقدام، أن الهدف من وراء هذا الإجراء يأتي بعد انطلاق خدمة رفع الطلبات عن طريق نظام "مساند" الإلكتروني وتحقيق الأهداف المرجوة من النظام، وتفعيل دور مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية المرخصة في السوق السعودية. كما أكدت الوزارة أيضاً في تعميم آخر، على ضرورة تحديث أسعار الاستقدام في نظام "مساند"، فيما سيتم إيقاف الخدمات عن المكتب الذي لا يلتزم بذلك.

وتسعى الوزارة من خلال هذا التعميم إلى تنظيم سوق استقدام العمالة المنزلية في السوق، وتقديم جميع التسهيلات للحصول على العمالة في وقت وجيز، وبطريقة إلكترونية تمكن جميع الأطراف (الوزارة - منشآت الاستقدام - المستفيدين)، من الاطلاع على سير عملية تقديم الطلبات وأين وصلت المعاملة؟ وعلمت "الاقتصادية" أن وزارة العمل، شرعت أخيراً، في منح مكاتب وشركات الاستقدام صلاحية إصدار تأشيرات العمالة المنزلية إلكترونياً عبر موقع "مساند"، بعد أن كانت تصدرها مكاتب العمل في مناطق المملكة.

وقال لـ"الاقتصادية" زياد الصايغ؛ وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية، في وقت سابق، إن الوزارة منحت هذه الخدمة في إطار خطة لتسهيل إصدار تأشيرات العمالة المنزلية تنتهي بمنح طالب التأشيرة صلاحية إصدارها إلكترونياً بعد التواصل مع منشأة الاستقدام من خلال موقع "مساند".

وبدأ عدد من مكاتب وشركات الاستقدام في السوق المحلية بتلقي طلبات إصدار تأشيرات العمالة المنزلية وفقاً لما ذكره مجموعة من المستثمرين في السوق، حيث قال بعضهم، إنهم يقومون برفع الأوراق الرسمية المطلوبة لطالب إصدار التأشيرة عن طريق "مساند"، على أن يتم إرسالها للوزارة، بينما يستغرق وقت إصدار التأشيرة مدة تراوح بين أسبوع وعشرة أيام كما ذكر أحد المستثمرين.

يذكر أن متطلبات إصدار التأشيرة تتمثل في تعريف بالراتب، وكشف حساب من المصرف، وصورة من الهوية الوطنية، واستمارة طلب استقدام، إضافة إلى إرفاق صورة من العقد المبرم بين الطرفين ثم إرسالها للوزارة.

حرية الرأي على رأسي .. ولكن؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنيين 28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير 2015م

http://www.aleqt.com/2015/01/19/article_923901.html

نجيب عبد الرحمن الزامل

والله، حرية الرأي على رأسي.
ولكن لحرية الرأي أيضا حدود، ولا أقول حدودك أو حدودي، أو حدودنا، بل ما علمناه من الغرب نفسه:
معنى الحرية منذ سقراط حتى بيكون مرورا بعشرات الفلاسفة، وعشرات القرون، هو هذا التعريف الشامل: "حرية الرأي لا تقيدها قوة ولا سلطة ولا حكومة بشرط ألا تخرق حدود القوانين المتفق عليها، ولا إهانة شعور الناس تعمدًا، ولا التعدي على حقوق الآخرين في قول الرأي".
مرة أخرى هذا التعريف على رأسي، وأبصم عليه عشرًا.
اتفقنا؟

طيب، من خلال هذا التعريف، أجمعت كل انتلجنسيا الغرب- الطبقة المثقفة والفاعلة الإعلامية- على عدم إهانة السود. والتعرض للسود في بعض الدول يصعد لمنطقة الجنايات ويعتبر إجرامًا. وهذا من واقع أن الإنسان لا ينقص من أجل لونه.. بل يتفوق السود في كل مجال. حتى أربعينيات القرن في أمريكا أكثر دول العالم تقدما لا يدخل السود في فرق البيسبول ولا كرة القدم الأمريكية بحجة أن الأسود لا عضلاته ولا عقله يؤمنون له القدرة للعب بمستوى اللاعب الأبيض. الآن بالكاد ترى لاعبا أبيض بالذات في السلة وكرة القدم الأمريكية والألعاب الأولمبية. وفي أمريكا يرتجف أي صحفي أو أي مسرحي أو أي شخص من ذكر صفة "زنجي" لأنها تعتبر كلمة عنصرية. والآن يُنتج فلمٌ عن كفاح المصلح الأسود القس "مارتن لوثر كنج" الذي قُتل برصاصة غادرة، وكل المحللين والنقاد السينمائيين يقولون إنه سيكتسح سوق الأفلام للعام 2016. وضحت حرية الرأي هنا؟ تمام!

ومن خلال هذا التعريف أيضا مسألة الأديان وحرية الأديان، وتكلم فولتير وروسو وحتى فيلسوف لا ديني معاصر هو الفيلسوف الرياضي برترند رسل، وقالوا: "تعني حرية الأديان ألا يُمنع شخصٌ أو مجموعةٌ من ممارسة الأديان التي بها يؤمنون، وألا يتعرضوا لما يسيئهم من قبل أشخاص آخرين ليسوا على ملتهم". هذا التعريف بالذات هو الذي تعزف عليه القوى اليهودية في كل مكان وتعوده إلى إرث جنس كامل هو السامية. والسامية تشمل العرب واليهود، ولكن نجح اليهود أن يحتلوه لهم وحدهم كما احتلوا فلسطين. لذا أي استهزاء بأي شكل بصورة اليهودي ديناً وشكلاً وإيماءً وإشارةً لا يعتبر من حرية الرأي، بل جرم تقوم له الدنيا ولا تقعد.. فلم تتعرض مجلة أو جريدة غربية لأي رمز يهودي ولو على- كما يقول أهلنا بمصر "حتة حاخام لا راح ولا جة"- وإن كان، فهم نواذر عرفنا ما "حاق" بهم وليس ما "صار" لهم.. يكفي أن عرض فلم "الأم المسيح" الذي أصرّ مخرجه الأسترالي "ملّ جيسون" أن يتكلم بأبطاله بالأرامية، وبيّن حقيقة دور اليهود في مسألة المسيح.. وأصر على مهاجمة اليهود، فقطعوا عليه رزقه حتى زحف يعتذر عند حاخام مدينة نيويورك في المعبد اليهودي الشهير بها. تمام؟

كيف يمكن أن يعتبر ما فعلته المجلة الباريسية الساخرة حرية رأي؟ التايم الأمريكية تقول "لقد مر على بعض "الجهات" الإسلامية سنوات وهم يحذرون المجلة عن الخوض السلبي في النبي محمد- صلى الله عليه وسلم- تصوروا سنوات- ولم ترتدع طبعاً المجلة، بل أنزلت في السوق عددا كاملاً متحدياً، كله سخرية بنبي الإسلام.. ضاربة بعرض الحائط مشاعر ستة ملايين مسلم من مواطنيها.. أريد أحداً يقول لي ويفسر أن هذا حرية رأي طبقاً للتفسير الغربي وليس تفسيرنا. وهذا ليس "تمام"!

الخاتمة: نكرر أننا ضد العنف والإرهاب، ونمقته مقننا شديداً.. ولكني أمقت أكثر من يستهزئ بأحب البشر لقلبي. لا أدعو لأي حملة ولا عنف ولا مظاهرة، كل ما كان بودي أنه لو ذهب السفراء المسلمون كلهم لقصر الأليزيه وأوضحوا اعتراضهم الشديد- كما يفعل غيرهم- على هذا التصرف الخارج عن حرية الرأي، والإصرار ألا يحدث مرة ثانية.. وهذا أيضاً لصالح فرنسا. هنا سأقول: إيه تمام!

براءة الأطفال في عيون المتربصين!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع أول 1436هـ - 19 يناير 2015م

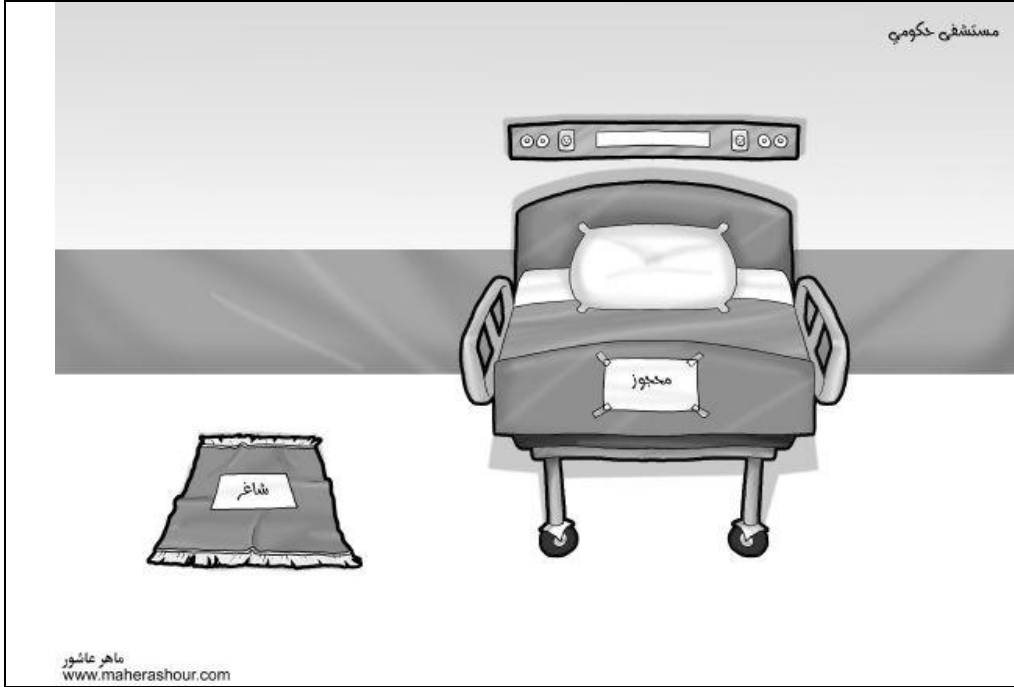
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150119/Con20150119748129.htm>

تركي الدخيل

لا يمكن أن تكون حال الفاصرات بمنأى عن النقاش دائما، فلا غرابة أن الذي يقنتع بإمكان تزويج الصغيرة غير الراشدة أصلا التي لم تتجاوز سنواتها العشر تجده يحتج على ظهورها أو خروجها؛ لأنه ينزع عنها صفة «الطفولة» ليضعها بمصاف النساء اللواتي يمكن تزوجهن، من المخيف أن يوجد في المجتمع من تثير غريزته طفلة. تداول مغردون قبل أيام احتفالا طفوليا في بريدة، مليء بالرقص البريء العادي الذي يتم في أي مكان وفي أي مناسبة، غير أن العيون المتوحشة المتربصة رأّت في هذا الرقص مجونا، بل واتجهوا لقتل أولياء أمورهن والبحث عن أساليب للطعن في أعراض أهليهن، بل وأعراضهن وهن لما يتجاوزن سن الطفولة أصلا. تحدث الدكتور عبدالله الفوزان أستاذ علم الاجتماع في جامعة حائل لقناة «MBC» ظهر الجمعة، متناولا حكاية الداعية الطفلة «غيداء» التي استقطبت من مجموعة من الجهال المتحمسين، ليضعوها على منصة ويطلقوا عليها «أصغر داعية» وهي تجهش بالبكاء مطالبة الناس بالتوبة وهي لم تبلغ أصلا سن التكليف، كذلك عرض على القناة طفل صغير يجهد بالبكاء مع مجموعة من الأطفال في حفل دعوي وهو يطالب زملاءه بالتوبة من الذنوب والمعاصي! الفوزان قال إن هذه الظاهرة هي التي تسبب الطفرات الحادة فيما بعد مثل الإلحاد أو كراهية الدين والنفور منه، وإلا كيف يطالب طفل صغير بالتوبة وبالعودة إلى الله، أو طفلة صغيرة بأن تبكي وتشعر بالذنب الفظيع! نحن أمام ظواهر خطيرة للغاية، وأتمنى من وزير الشؤون الإسلامية الحازم سليمان أبا الخيل التدخل فورا، لضبط هؤلاء الجهال، ووضع أنشطتهم عند حدها، وحفظ قدسية الطفولة وجلالها وبراعتها.



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير
2015م

[اضغط هنا](#)

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
28 ربيع أول 1436 هـ - 19 يناير
2015م

[اضغط هنا](#)

